التصور من التصديق وبالعكس فلا دور ولا تسلسل اجاب بقوله ولا يعلم
التصور من التصديق وبالعكس فلا دور ولا تسلسل اجاب بقوله ولا يعلم
التصور من التصديق وبالعكس فالاول لان المعرف مقول على المعرف والتصديق
ليس مقولا والصغرى في حيز المنع وكما سند لا لان المعرف لا يفيد الا الكنه
او التصور بالوجه الاول بالذاتيات والثاني بالعرضيات وكلاهما مقولان
غير تام فان من يجوز اكتساب التصور من التصديق يجوز حصول الكنه من
المباين ايضا فتفكر والله اعلم بالصواب والثاني لان التصور متساوي النسبة
الى وجود التصديق وعدمه ولا شيء من العلة كذلك والصغرى في حيز المنع قال
بعض اجلة المتاخرين ان العلة والمعلول ليس الا وجود الشيء في نفسه او على حال
على ما تقرر في مدارك المتباينين القائلين بالجعل المؤلف والتصديق ليس
نفسه معلولا لانه بهذا الاعتبار من الحقائق التصورية بل باعتبار انها صورة
تركيبية حاكية وهي بهذا الاعتبار من الموجودات الذهنية فلا يكون علته
الا موجودة في الذهن لوجوب اتحاد طرف العلة والمعلول ضرورة ان ما هو
معدوم في طرف لا يكون علة لما هو موجود في ذلك الطرف والتصور نفسه
ليس علة لما مر بل باعتبار وجوده في الذهن وقيامه به وهو قيام خارجي
فلا يكون كاسبا للتصديق الذي هو موجود ذهني وقس على هذا العكس
ولا يخفى ما فيه اما اولا فلان اتحاد الطرف بين العلة والمعلول ممنوع لا سيما
في علل الناقصة الا ترى ان العلل الغائية موجودات ذهنية ومعاليلها
موجودات خارجية والصورة الذهنية معلولة للواجب جل مجده وما قيل ان
العلة من لوازم المعلول واللوازم منحصر في المنطق في لوازم الماهية ولوازم
الوجود فانهما وجود المعلول وجد العلة ليس بشيء لا لما قيل من ان الكاسب

ليست

ليست علة تامة فان العلة وان كانت ناقصة لازمة للمعلول بل
لان الانحصار انما هو اللازم المجهول ولزوم العلة ليس الا بالنظر
الى الوجود الواقعي اي كلما وجد المعلول في الواقع وجد العلة فيه سواء
كان في ذلك الطرف او في غيره وايضا الكاسب ليس من العلل التي
يلزم للمعلول بل من لواحق المعد الذي لا يجب اجتماعه مع المعلول فلا
لزوم اصلا واما ثانيا فلان وجوب اتحاد الطرف باطل والا لزم
التسلسل لان الموجود الذهني ممكن فلا بد له من علة والمفروض وجوب
اتحاد الطرف فلها وجود في الذهن وهو ايضا ممكن بعدم حصول الواجب
فيه فلا بد من علة موجودة في الذهن وهكذا واما ثالثا فلان للتصديق
اعتبارين اعتبار قيامه بالذهن واعتباره بلا شرط وهو بلا اعتبار
الاول علم موجود في الخارج على رائه وباعتبار الثاني موجود ذهني ومعلوم
وحكاية وكذا حال التصور مرتبة العلم منه موجودة خارجية عنده و
مرتبة المعلوم موجودة ذهنية فان بني الكلام على ان الكاسب والمكتسب
بالذات المعلوم فمعلوم التصور والتصديق كلاهما سيان في كونهما
موجودين ذهنيين وان بني على ان الكاسب والمكتسب بالذات هو
العلم فهما ايضا سواء في كونهما موجودين في الخارج فظهر ان ما ذكره
مغالطة ولعل لكلامه وجها لست احصله فبعض كل منهما بديهي
وبعضه نظري منتج للدليل قال المحقق الدواني لا بد من دعوى البديهة
في مقدمات الدليل واطرافها حذرا عن لزوم التسلسل وهو يؤول الى
دعوى البداهة في مقدمات الدليل واطرافها حذرا عن لزوم التسلسل
في المطلوب فليكتف به اولا ولا يخفى عليك ان البديهة والنظرية يختلفان

King Saud University
Copyright © King Saud University